



أخبار

صفحة متخصصة بشؤون الطلبة

جامعة الخليج أقامت أسبوعاً تراثياً

كتب عبدالكريم العنزي

أقامت رابطة طلبة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا اسبوعاً تراثياً تضمن العديد من الأنشطة والفعاليات الاجتماعية والثقافية، وصرح رئيس اللجنة الاجتماعية في رابطة طلبة جامعة الخليج فهد الصالح بأن هذا النشاط هو من أول الأنشطة المدرجة في جدول أعمال الرابطة لهذا العام، حيث تضمن عرضاً لمنتجات ومقرفات تراثية.



في اللقاء المفتوح الذي نظمته جمعية الصحفيين

الرفاعي: أؤيد بشدة إقرار إداري «التطبيقي»



الرفاعي ومدير الندوة عدنان الراشد

العالى، ويتم إنشاء جامعة جديدة مساندة ينتقل إليها الأساتذة في الكليات الحالية، وتساءل الحاتم لماذا لم يتم نشر الدراسة التي توصل إليها الفريق الكندي في الصحف المحلية حتى نعلم ما لنا وما علينا، ولولا هذا اللقاء لبقينا مغيبين لا نعرف إلى أين تسير الأمور «من حقنا أن نتساءل أعضاء لهيئة التدريس عن مصيرنا، هل ستعود لحقبة ما قبل التاريخ؟»

وعلق د. الرفاعي على مداخلة الحاتم بالقول، تقدر مخاوف إخواننا في قطاع التدريس ولكن كما أن هناك رفضاً للفصل من بعضهم فهناك تأييد كبير من البعض الآخر «أدهم قال لي أنت مدير للقطاعات وتسعي لتكون مديراً لقطاع واحد فقط؛ والعادة أن الإنسان يسعى لتولي المناصب، ولكنني لا أنظر ليعقوب الرفاعي كشخص، فالיום الرفاعي موجود وغدا غيره يحل محله، ولكنني أنظر لمصلحة بلد وهذا هو الهدف الذي نسعى إليه، وأطمئن إخواني في قطاع التدريس أنه في حال فصل القطاعين لن يكون هناك مساس بأي من حقوقهم.

وعلق عدنان الراشد مازحاً الرفاعي بالقول ستتابع هذا الموضوع وسيكون لنا لقاء آخر مع د. الرفاعي بعد 6 شهور نلزم ما وصلت إليه الأمور، وفي حال لم نر شيئاً سنتبنى إلغاء الهيئة.

ورداً على سؤال آخر لأحد الصحافيين حول موقف الهيئة من كادر الإداريين وإضرابهم أوضح الرفاعي أن ما يقوم به الإداريون في الجامعة يقوم به إداريو التطبيقية ونحن أؤيد بشدة إقرار الكادر لهم وصرحت بذلك علانية أكثر من مرة لأنني أشعر بالظلم والإجحاف الواقع عليهم، وكل تحركاتنا مع المسؤولين لم نجد رفضاً منهم بما فيهم مجلس الخدمة المدنية ليس لديه مانع من صرف بدلات العاملين في التطبيقية ويبقى فقط وضعها في جدول أعمال الخدمة المدنية، وسنكون لنا لقاء قريب مع المسؤولين في مجلس الخدمة المدنية بحضور وزيرة العمود.

وفي مداخلة لعضو هيئة التدريس في كلية الدراسات التكنولوجية د. أحمد مندني أكد فيها أن الأساس هو فصل التعليم التطبيقي عن التدريس كما كان مع بداية إنشاء الهيئة، موضحاً أنه كان طالباً حينما تم دمج التعليم التطبيقي مع التدريس وكان ضمن رابطة الطلبة وطالبوا آنذاك فصل القطاعين وكان رد الهيئة آنذاك ومنذ 21 عام أنها تقوم بدراسة عملية الفصل، وبعد مرور 21 سنة أصبحت أساتذاً في نفس الكلية ولا زالت الهيئة تدرس عملية فصل القطاعين.

وكانت المداخلة الأخيرة لرئيس اتحاد طلبة التطبيقية وليد الكندري الذي أكد فيها دعم الاتحاد لقضية فصل القطاعين لما فيه من مصلحة للطلبة والمدرسين على حد سواء، وقال تضمنت أن يتركز الحضور على مستقبل طلبة الهيئة ومدرسيها، ولكن أكثر الحواريات والأسئلة تركزت على الحواريات والبدلات لأعضاء هيئتي التدريس والتدريس في كلا القطاعين سواء في حالة الفصل أو الإبقاء على الوضع الحالي، ولم يتطرقوا لمصلحة الطالب، ونحن كممثلين لطلاب وطالبات الهيئة ندفع بقوه نحو فصل القطاعين عن بعضها البعض لتتم الفائدة على الجميع وتكون هناك مخرجات على المستوى المطلوب، ونحن نشد على أيدي الهيئة في هذا الاتجاه ونؤازرهم لما فيه من مصلحة للطلاب وهو العامل الأهم في العملية التعليمية والتدريبية.

نواب المدير العام يتطلب مرسوماً أميرياً وهذا شرف كبير وتقدير من ولي الأمر، ولكن في نفس الوقت يتطلب ذلك إجراءات كثيرة، خاصة أن نواب المدير العام فهذا لا شك يمر بإجراءات كثيرة، وسعياً لتفعيل الهيكل التنظيمي الجديد وأنا أؤمن باللامركزية لئلا أن يدير الهيئة فريق وليس شخصاً واحداً، واعتقد أن إجراء تغييرات على قانون الهيئة الحالي سيسهل على المدير العام سواء الحالي أو من يأتي مستقبلاً حتى يستطيع التحرك بخطة خلال فترة توليه المسؤولية للارتقاء بتلك المؤسسة.

وفي مداخلة لعضو هيئة التدريس د. سعيد النومس أكد فيها أنه ضد قرار فصل القطاعين، وتساءل عما إذا كانت جمعية الصحافيين تتبنى عملية الفصل، فأجاب عدنان الراشد الذي كان يدير الندوة بأن جمعية الصحافيين ليست ضد أو مع الفصل، فالجمعية تستضيف وتسمع فقط ولا تتبنى وهذا الشيء ليس من اختصاصنا بل من اختصاصكم أنتم، فكل ما نرعى إليه أن تخطو الهيئة بشكل سليم وتغطي مخرجات سليمة، فالجمعية تستضيف فقط وليست مع أو ضد.

وفي مداخلة لرئيس قسم تكنولوجيا التعليم والكاتب الصحافي دبدر الخضري أبدى فيها موافقته للمقترح المقدم من عضو مجلس الأمانة د. حسن جوهر الذي يقضي بالإبقاء على الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب كما هي، ويتم إنشاء جامعة تطبيقية تكنولوجية، مضافاً أن هناك لغماً حول عدم تفعيل اللائحة الإشرافية الجديدة رغم كل المطالبات بالعمل حسب اللائحة الجديدة فهل هو عناد من إدارة الهيئة بعدم تطبيقها رغم أنك كنت تتبناها، فأجاب د. الرفاعي بأن المقترح المطروح من قبل أعضاء مجلس الأمانة وضمنه النائب د. حسن جوهر فقد أدينا تأييدنا لهذا المقترح وكذلك اللجنة التنفيذية أيدته، ولكن هذا مسار وهذا مسار ولا نتعقد أنهم متناقضان بل يكمل بعضهما الآخر، وفيما يخص اللائحة الإشرافية الجديدة فقد مرت بقنوات سليمة حتى في تشكيلها من قبل مجلس الإدارة، وضمت ممثلين عن رابطتي أعضاء التدريس والتدريب، وكان مجلس الإدارة بدوره في بعض التعديلات للوصول إلى تصور نهائي بشأنها، ولكن مجلس الإدارة في اجتماعه الأخير كانت له وجهة نظر وهذا من سلطاته حيث ارتأت أن تكون هناك فترة انتقالية للتطبيق، فيعوض القرارات حينما يتم تطبيقها بشكل فوري تكون لها سلبيات، ولذلك كانت هناك عدة آراء خلصت إلى أن يكون تطبيق اللائحة الجديدة بدءاً من تاريخ 2010/4/1 على أن يستمرشء باللائحة الجديدة في حال الحاجة لذلك، وألا تكون ملزمة، واللائحة السابقة معمول بها منذ العام 2003 ولا شك أن هناك آراء أخرى ترى أفضليتها عن اللائحة الجديدة ولكن القرار يرجع أولاً وأخيراً لمجلس الإدارة والقرار ليس فورياً.

وفي مداخلة لرئيس رابطة أعضاء هيئة التدريس في الهيئة محمد الحاتم قال فيها إن المدرسين لديهم هاجس من فصل القطاعين، مشيراً إلى أنه النقي للفريق الكندي المكلف بإعداد دراسة الفصل وكانت هناك أمور كثيرة غائبة عنهم، واقترح بأن المعاهد تظل على وضعها الحالي وتعود الكليات إلى وضعها السابق بحيث تكون معاهد وتمنح الدبلوم

لهم، وأكد د. الرفاعي أنه في حال تطبيق الفصل ستكون هناك جامعة تطبيقية، وهيئة للتدريب التقني والفني مع عدم الإخلال بأي امتيازات لأعضاء هيئتي التدريس أو التدريب، وبما أن توصية الدراسة جاءت من مجلس إدارة الهيئة فلابد أن تعود مرة أخرى إليه، وفي الاجتماع الأخير لمجلس الإدارة 28/9/2009 برئاسة وزيرة التربية وزيرة التعليم العالي د. موضي الحمود طرح هذا الأمر وأوصى المجلس بتشكيل لجنة تشارك بها جامعة الكويت والتطبيقي وديوان الخدمة المدنية وأشخاص آخرون للبت في هذا الموضوع ووضع آلية التنفيذ على أن ترفع تقريراً بهذا الصدد، وسيتم تشكيل اللجنة قريباً، وكوننا وصلنا لهذه المرحلة فإن هناك عملية دفع لمسيرة الفصل بين القطاعين، ونأمل أن تكون لدينا جامعة تطبيقية قريباً خاصة بعد الخبرة التي توافرت لدى الهيئة عبر الخبرات الموجودة خلال تلك السنوات، وتفخر في التطبيقي بوجود نخبة متميزة من أعضاء هيئتي التدريس والتدريب يحملون أعلى الشهادات وأفضل الخبرات، وأتمنى أن تكون تلك الخطة في المسار الصحيح من خلال وجود جهازين يعملان لدفع مسيرة التنمية في البلاد، وفي رده على سؤال للصحافة حول المبانى التي أنشأتها الهيئة مؤخراً هل ستدخل في إطار الجامعة المقترحة أم أنها ستكون شيئاً آخر ميمان جديدة وكم عدد الكليات في الجامعة المقترحة فقال الفارق بين إنشاء جامعة من عدم وبين تطوير شيء قائم بالفعل، فكل الإمكانيات متاحة من أعضاء هيئة تدريس ومنشآت، وبالتالي فنحن لدينا حالياً 5 كليات وهناك دراسات لتقسيم بعضها إلى عدة كليات، فالمنشآت مهيأة أن تكون جامعة، فضلاً عن خطة المنشآت الجديدة التي تعمل عليها الهيئة فلن نحتاج لمقر جديد.

وفي رده على طلب أحد الزملاء بضرورة إصدار هويات صحافية لحريري الصلح تمكنهم من دخول الكليات والمعاهد أسوة بجماعة الكويت حتى يتسنى لهم القيام بواجبهم المهني وعدم منعهم من الدخول كما يحدث حالياً وتعرض العديد منهم للظلم من الكليات، علق أمين صندوق الجمعية عدنان الراشد بأنه سمع تلك الشكوى من قبل ولابد من إصدار بطاقات للصحافيين تسهل عملهم وتمكنهم من تخليقة الحد من جمعية الصحافيين لا ترضى أن تهرول بتلك المواقف، وطلب من د. الرفاعي وإدارة العلاقات العامة بالهيئة إصدار بطاقات للصحافيين لتسهيل عملهم، وأجاب الرفاعي بأن كليات البنات في الهيئة ربما لها خصوصية ولكن سنبحث هذا الأمر مع العلاقات العامة وسيكون هناك حل قريباً.

ورداً على سؤال حول مصير الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة في حال فصل القطاعين أجاب أن الهيكل التنظيمي الجديد به مرونة تتنج له الاستمرار في حال فصل القطاعين، فكثير من القطاعات الموجودة سنستمر ولكن سيكون هناك هيكلان تنظيميان لأننا سنكون انتقلنا إلى جامعة تطبيقية وهيئة تدريس، فالهيئة الحالية لن يشهد تغييراً كبيراً بمثل معاهد التدريس منتقل إلى الهيكل التنظيمي الخاص بها، فكثير من القطاعات سنستمر، ومنها على سبيل المثال قطاع التخطيط سيكون لابد منه في كل من الهيكلين، وكذلك مركز تطوير المناهج فنحن بحاجة إليه سواء في الكليات أو المعاهد، كذلك إدارة القياس والتقويم لا بد من وجودها في أي هيكل، «نحن لدينا 45 ألف طالب وطالبة أي ما يعادل جامعتين» حتى الجامعة العادية اليوم إذا بلغ الدارسون بها لهذا العدد فهي بحاجة لفصلها إلى جامعتين بغض النظر إذا كنا سنفصل لاعتبارات أخرى لاختلاف التخصصات واختلاف أعضاء هيئة التدريس عن التدريس واختلاف طبيعة تدريس الطلبة في المعاهد عن دراستهم في الكليات، فالعدد بحد ذاته في دولة مثل الكويت بعد كبيراً ويتطلب فضلاً ليكون هناك تركيز أكثر.

ورداً على سؤال حول أن قانون الهيئة هو السبب في مشكلاتها فتمنى يتم تعديله فأجاب الرفاعي بأنه كانت هناك مقترحات من أعضاء مجلس الأمانة ترفع إلى حد كبير مع ما لدى الهيئة من مقترحات، موضحاً أن قانون الهيئة عند إنشائها سنة 1982 كان يلائم الواقع، وهناك أمور لابد من تعديلها وتطويرها لتتواءم مع المرحلة الحالية، وفيما يخص مقترحات أعضاء مجلس الأمانة فقد تم عرضها على اللجنة التنفيذية بالهيئة وتضم المدير العام ونوابه وعمداء الكليات ومديري المعاهد ومسؤولين في الهيئة وإجربنا عليها بعض التعديلات ومنها على سبيل المثال تشكيل مجلس إدارة الهيئة، فالיום مجلس إدارة الهيئة كله من خارجها ما عدا المدير العام فقط، وهو نائب رئيس مجلس الإدارة ولذلك فإن حضور نواب المدير العام و عمداء الكليات لإجتماعات مجلس الإدارة يكون بناء على دعوته فقط لمناقشة موضوع ما وليس لهم حق التصويت، وهذا أمر يجب تعديله في القانون المقترح وهذا يتوافق مع مقترح أعضاء مجلس الأمانة، الأمر الثاني الذي يجب إقراره أن يكون مدير عام الهيئة صلاحيات اختيار نوابه وتعيينهم بقرار منه نفسه حتى تكون هناك مرونة في العمل، حيث إن المعمول به حالياً أن تعيين

كتب احمد الفراج

نظمت جمعية الصحافيين الكويتية لقاء مفتوحاً مع مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أ.د. يعقوب الرفاعي في مقرها بمنطقة الشويخ مساء أول من أمس بحضور رئيس جمعية الصحافيين فيصل القناعي وأمين صندوق الجمعية الذي أدار الندوة عدنان الراشد، كما حضر اللقاء عدد كبير من قيادات الهيئة تقدمهم نواب المدير العام ومديرو الإدارات وعدد كبير من أعضاء هيئتي التدريس والتدريب في الهيئة.

وفي بداية كلمته توجه الرفاعي بالشكر لجمعية الصحافيين على استضافتها لهذا اللقاء، موضحاً أنها فرصة طيبة للالتقاء بأهل القلم وأهل الكلمة الذين يؤمن بأهمية دورهم، ولا ننسى في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أن الفضل بعد الله عز وجل في تغيير نظرة المجتمع للتعليم التطبيقي والتدريب يرجع لدور الإعلام.

وقال إن الهيئة ومنذ نشأتها كانت تسعى لاستقطاب الطلاب والطالبات، ولكن الوضع اليوم قد اختلف حيث يتسابق الطلبة لالتحاق بكليات ومعاهد الهيئة ليقوق عدد الدارسين فيها عن 45 ألف طالب وطالبة وهذا مؤشر طيب وكان للإعلام دور كبير في ذلك، كما أننا نؤمن بالنقد البناء للصحافة الذي يبني ولا يهدم ويستفيد كثيراً من هذا النقد للتعرف على مواطن الخلل ومعالجتها «أحياناً يكون هناك اختلاف في وجهات النظر، ولكن مادام هذا الاختلاف في إطار بناء فهو اختلاف صحي للارتقاء بتلك المؤسسة، وهذا اللقاء ليس الأول مع القطاع العام في الجمعية ونرحب بأي مقترح من قبل الصحافة من شأنه الارتقاء بالمؤسسة».

وقال الرفاعي إن لقاءه بالصحافة المحلية لقاء مفتوح وبداية سنحدث عن موضوع اليوم قد اختلف فصل التعليم التطبيقي عن التدريس، موضحاً أن الهيئة متشعبة بتخصصاتها وبرامجها ومشاريعها، وحينما تسلمت قيادة الهيئة في العام 2006 كانت هناك أمور كثيرة بدأها من سبقونا وحاولنا استكمالها، ومن الموضوعات الرئيسية موضوع فصل التعليم التطبيقي عن التدريس وكان مديراً بطالب محدد من مجلس الإدارة، وأن يوكل لأحد المكاتب الاستشارية بدراسة هذا الموضوع، وبناء على تلك التوصية وبصفتي مديراً للهيئة قمت وإخواني في الهيئة وإرسالها لوزارة التخطيط المسؤولة عن اختيار المكتب الاستشاري المناسب ضمن المعايير والأسس المطلوبة، وتم اختيار مكتب كندي للقيام بتلك الدراسة تعرفه جردوى فصل القطاعين، وبعد المؤتمر بوجود فريق كويتي مصاحب له من الخبرات الكويتية سواء في قطاع التدريس أو التدريب ليكون دورها مصاحباً لدور المكتب الكندي، لأن أهل مكة أدري بشعائرها، وكانت الدراسة ميدانية التقى فيها بأعضاء من هيئتي التدريس والتدريب والجهاز الإداري في الهيئة، والتقى اتحاد الطلبة، وبناء على ذلك رفع عدة توصيات وكان الخيار الأقرب للتطبيق هو فصل القطاعين، وهناك موافقة شبه كبيرة من قطاع التعليم التطبيقي والتدريب نحو الفصل، ولكن نسبة الموافقة في قطاع التدريس كانت أقل منها في قطاع التدريس، لأن البعض متخوف من ضياع بعض الامتيازات التي يحصلون عليها في حال تم الفصل وهذا حق مشروع

فصل التعليم التطبيقي عن التدريس

سيسهل جامعة تطبيقية وهيئة للتدريب التقني والتدريب

سبحت موضوع إصدار هويات صحافية

لحريري الصحف

أيدنا مقترح النائب حسن جوهر بخصوص

إنشاء جامعة تطبيقية تكنولوجية

جامعة الكويت توقع عقد تنفيذ مشاريع بحثية مع «البترو»



الفهيد والمسؤولون التفتيون بعد توقيع الاتفاقية

حكيمه نحو البحث والتطوير القائم على التقنية الحديثة المتطورة والفاعلة واعتبارها عاملاً رئيساً لتحقيق أهدافها وطموحاتها.

وفي الختام تمنى الفهيد لمؤسسة البترول الكويتية التقدم والإزدهار، وأن يأتي تعاونها البحثي مع إدارة الأبحاث بجامعة الكويت بثماره المرجوة منه.

على هذه الاتفاقيات يؤكد المكاتبة العلمية والسمعة الأكاديمية المتميزة لجامعة الكويت كما يعزز التعاون بين الجانبين في مجال خدمات الأبحاث والاستشارات العلمية والتقنية التي يحتاج إليها القطاع النفطي الكويتي.

وتمنى الرفاعي أن تحقق نتائج المشاريع البحثية الثلاثة الأهداف المرسومة لها من جانب شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة نطق الكويت لتطوير عملياتها التشغيلية والارتقاء بها. وذلك باستخدام أحدث ماتوصلت إليه التقنية العلمية المتطورة في ميدان البحث والتطوير. ومن جانبه أكد الأستاذ د. عبدالله الفهيد على استعداد إدارة الأبحاث وترجيحها المطلق بالمشاركة والتعاون البحثي مع مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها المختلفة في مجال تكنولوجيا النفط بما يدفع بالمؤسسة إلى التقدم والتطور في هذا المجال الحيوي، وبما يؤهلها من تحقيق ما تصبو إليه من طموحات وأهداف في ميدان البحث والتطوير وفقاً لأحدث طرق وأساليب التقدم العلمي والتقني، كما أكد

للبحث وإدارة التكنولوجيا (بالوكالة) وم. فهد نوري مدير البحث والتطوير ومن شركة نطق الكويت خالد السميطي نائب العضو المنتدب للاستكشاف وتطوير الإنتاج والمهندس د. عادل العباسي مدير مجموعة البحث والتكنولوجيا وحضر من شركة صناعة الكيماويات البترولية جهاد الحجى نائب العضو المنتدب للأسمدة، كما حضر من جامعة الكويت أ.د. فهد الثاقب نائب مدير الجامعة للأبحاث وأ.د. إبراهيم أبو الليل القائم بأعمال عميد كلية الحقوق وأ.د. طاهر الصحاف عميد كلية الهندسة والبتترول وأ.د. بدر الصقعي عميد كلية العلوم وكل من أ.د. نجيب السماوي وأ.د. هيثم ليايدي مساعدي نائب مدير الجامعة للأبحاث والسيدة مريم الشمالي مدير إدارة الأبحاث، بالإضافة إلى الباحثين المشاركين في المشاريع البحثية الثلاثة المذكورة.

ويأتي توقيع هذه الاتفاقيات الثلاث تنفيذاً للاتفاق العام الذي يحكم التعاون البحثي بين جامعة الكويت ومؤسسة البترول، الذي أبرم بينهما في شهر ديسمبر 2005. وبهذه المناسبة أشار الرفاعي إلى أن التوقيع

وقعت مؤسسة البترول الكويتية وجامعة الكويت أول من أمس على ثلاث اتفاقيات لتقديم خدمات استشارية بخصوص تنفيذ ثلاثة مشاريع بحثية، اثنتان منها بخصان شركة صناعة الكيماويات البترولية. ويتناول المشروع الأول موضوع: «تصميم نظام حرق مخصص للتخلص من مادة الأمونيا المتسربة من صهاريج التخزين»، ويتناول المشروع الثاني: «المواد الحفازة المستخدمة لاحتراق الغازات العرفنة الصناعية»، هذا وتبلغ قيمة المشروعين مئة وتسعين ألف دينار كويتي، أما المشروع البحثي الثالث فيخص شركة نطق الكويت، ويتناول موضوع «دراسة عملية لتحسين الإنتاج النفطي» وتبلغ قيمته مئتين وخمسة وأربعين ألف دينار كويتي.

وقام بتوقيع الاتفاقيات الثلاث عن جانب المؤسسة هاشم الرفاعي العضو المنتدب للتخطيط بالوكالة، وعن جانب جامعة الكويت الأبحاث د. عبدالله الفهيد مدير الجامعة. وقد حضر حفل التوقيع من مؤسسة البترول الكويتية كل من د. محمد عبدالوهاب الرميضان نائب العضو المنتدب

إدارة الأنشطة الثقافية

أقامت معرض التراث

للجاليات

أقامت إدارة الأنشطة الثقافية والفنية في جامعة الكويت معرض التراث للجاليات، وشارك بالمعرض سبع دول عربية من أبرزها إيران، ومصر متمثلة في أشكال الأهرامات وصور عن الحضارة الفرعونية، والكويت شاركت بالعملات القديمة والأجهزة المستخدمة قديماً والعملات النقدية، أما عن جناح دولة الأردن فتم وضع الأزياء الوطنية وصور تتعلق عن آثار البترا، وبقية الدول المشاركة هي فلسطين، ولبنان، وسورية.

وبهذه المناسبة عبر عميد شؤون الطلبة أ.د. عبد الرحيم ذياب عن إعجابيه الشديد بالمعرض الجاليات للتعرف على العادات والتقاليد بالذول العربية، فضلاً عن الأطلاع على أهم ما تمتاز به كل دولة، متمنياً للمشاركين إقامة معارض تراثية ثقافية يستفيد منها الطلبة والموظفون وغيرهم.